

مؤشرات الاقراض المصرفي وتأثيرها في السلامة المالية (دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة من (٢٠١٤-٢٠٢١))

م.م. علي جاسم عبيد
جامعة الكوفة/ كلية الادارة والاقتصاد
Alij.algburi@uokufa.edu.iq

الملخص:

تهدف الدراسة الحالية إلى اختبار دور مؤشرات الاقراض المصرفي المتمثلة بـ (نسبة القروض، توظيف الارباح المحتجزة وجودة القروض) كمؤشر مستقل في السلامة المالية كمؤشر تابع، إذ اعتمدت الدراسة عدة مؤشرات لقياس المتغيرات. إذ تحددت مشكلة الدراسة بعدد من التساؤلات كان أهمها ما مدى إسهام مؤشرات الاقراض المصرفي في تحقيق السلامة المالية في المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية؟ ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، تم اختيار مجتمع الدراسة المتمثل بالمصارف التجارية المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٣) مصرفاً، وتم اختيار عينة مكونة من (٧) مصارف تجارية مساهمة توفرت بياناتها للمدة الزمنية (٢٠١٤-٢٠٢١) بالاعتماد على بيانات الموقع الالكتروني الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية، وتم اختبار فرضيات التأثير باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews-10). وتم تحليل البيانات على وفق أسلوب الانحدار المتعدد. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أهمها تعد مؤشرات الاقراض المصرفي مؤشرات هامة لتحقيق سلامة مالية تضمن وجود المصارف المبحوثة في عالم الاعمال، مما يتطلب من ادارة المصارف ادارة تلك المؤشرات بالشكل الذي يضمن استمرار السلامة المالية للمصارف.

الكلمات المفتاحية: الاقراض المصرفي، السلامة المالية، المصارف التجارية.

Indicators of bank lending and their impact on financial safety (An analytical study of a sample of commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange for the period from (2014-2021))

Ali Jasim Obaid

University of Kufa - Faculty of Administration and Economics

Abstract:

The current study aims to test the role of bank lending indicators represented by (the ratio of loans, the employment of retained earnings and the quality of loans) as an independent variable in financial soundness as a dependent variable, as the study adopted several indicators to measure the variables. The problem of the study was identified by a number of questions, the most important of which was the extent to which bank lending indicators contribute to achieving financial safety in commercial banks listed on the Iraq Stock Exchange? In order to achieve the objectives of the study and answer its questions, the study population represented by the

DOI: <https://doi.org/10.36317/kja/2025/v1.i63.12924>

Kufa Journal of Arts by University of Kufa is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

مجلة آداب الكوفة - جامعة الكوفة مرخصة بموجب ترخيص المشاع الإبداعي ٤.٠ الدولي.



shareholding commercial banks listed in the Iraq Stock Exchange, which numbered (23) banks, was chosen, and a sample consisting of (7) shareholding commercial banks whose data were available for the time period (2014-2021) Depending on the data of the official website of the Iraqi Stock Exchange, the impact hypotheses were tested using the statistical program (Eviews-10). The data were analyzed according to the multiple regression method.

The study reached a set of conclusions, the most important of which was that the bank lending indicators are important indicators for achieving financial soundness that guarantees the presence of the banks under study in the business world, which requires the management of banks to manage these indicators in a manner that guarantees the continuity of the financial soundness of banks.

Key words: bank lending, financial safety, commercial banks.

المقدمة

مر الاقتصاد العالمي بمدة من عدم اليقين بسبب الازمة الاسبوية عام ١٩٩٧. يمكن وصف أنشطة الإقراض بأنها قلب الأعمال المصرفية للبنوك التجارية. يمارس البنك التجاري دور الوسيط من خلال ربط وحدة الفائض ووحدة العجز في السوق المالية معًا، حيث تمثل القروض والسلف أكبر عنصر في محفظة أصول البنك، كما أنه يمثل أيضًا المصادر السائدة لإيرادات البنك

ان وجود مصارف فعالة له اثر ايجابي على تحريك عجلة الاقتصاد في اي بلد , الا ان القطاع المصرفي العراقي لم يعمل على تحريك الدورة الاقتصادية بالشكل المطلوب نتيجة للإسهامات الضعيفة او المحدودة لهذا القطاع على الحياة الاقتصادية , هذا ما اشار اليه (تقرير البنك الدولي ٢٠٢٢) الى ان الدولة العراقية تقيدت بسياسات اقتصادية ارتبطت باحتياجات الدولة فقط اذ ليس للقطاع الخاص بشكل عام والقطاع المصرفي بشكل خاص دور ملموس , وان توسيع دوره يكاد يكون معدوم نتيجة لغياب المحفزات فضلا عن تراكم المشاكل السياسية والامنية وغياب التشريعات التي تضمن النهوض بهذا القطاع .

من جانب اخر تحدد السلامة المالية للدولة شرط أمن الدولة في المجال المالي من تأثير التهديدات المختلفة الناجمة عن عدم كفاية واختلال الموارد المالية. وبالتالي، من المناسب فحص السلامة المالية ليس فقط من خلال تحقيق حالة معينة من النظام المالي، ولكن أيضًا من موقع عملية الإنجاز والحفاظ على حالة النظام المالي الضرورية عند المستوى امن.

لذا حاولت الدراسة تسليط الضوء على تأثير محددات الإقراض المصرفي على السلامة المالية. وتم تقسيم الدراسة الى اربعة مباحث، تناول المبحث الاول منهجية الدراسة ودراسات سابقة، فيما تناول المبحث الثاني بالمدخل النظري لمتغيرات الدراسة ولكل متغير، وركز المبحث الثالث على الجانب العملي من تحليل كمي للبيانات واختبار فرضيات الدراسة، واختتمت الدراسة بالمبحث الرابع الذي خصص للاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول: المنهجية العلمية للبحث

أولاً: مشكلة الدراسة

أدت إخفاقات النظام النقدي الدولي في السبعينيات من القرن الماضي وظهور العولمة المالية إلى زيادة تقلب الدورات الاقتصادية. في السنوات العشرين الماضية، برزت الأزمة الآسيوية في عام ١٩٩٧، والأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٨، والأزمة الأوروبية في عام ٢٠٠٩ على أنها كانت عميقة وواسعة النطاق، مما تسبب في خسارة كبيرة في الإنتاج في عدد من البلدان. ونتيجة لذلك، ازداد الطلب على التأمين ضد هذه الصدمات وانكشف أوجه القصور في آليات التأمين القائمة. ولا سيما صندوق النقد الدولي إذ لم يلبى هذه المطالب بشكل كامل. على الرغم من أن عملية إضفاء الطابع الإقليمي على التعاون النقدي بدأت في السبعينيات القرن الماضي، فقد أسهمت كل من الأزمة الآسيوية ومؤخراً الأزمة الأوروبية بشكل حاسم في إنشاء ترتيبات السلامة المالية كمكمل ضروري للترتيبات الدولية. أذ لقت هذه المتغيرات بضلالها على القطاع المصرفي بشكل عام وعلى التسهيلات المصرفية وخصوصاً الاقراض المصرفي بشكل خاص، وبالتالي أثر على النمو الاقتصادي وبما ان القروض تمثل اكبر اصول المصارف التجارية كما هو معروف، لذا يتحتم على ادارة المصارف التجارية استثمار محفظة القروض المصرفية سواء كانت للشركات ام للجمهور وبالتالي تحقيق مؤشرات سلامة مالية للمصارف التجارية، وبناء عليه تأتي هذه الدراسة لتبحث تأثير محددات الاقراض المصرفي على السلامة المالية للمصارف التجارية العراقية، اذ تحاول الدراسة الاجابة على التساؤلات الآتية :

١. كيف يمكن للمصارف ان تحقق اهداف السلامة المالية؟
٢. هل لمحددات الاقراض المصرفي أثر واضح على السلامة المالية؟

ثانياً: اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من اهمية الاقراض المصرفي ودوره في تحقيق السلامة المالية من خلال الاتي:

١. ان الاقراض المصرفي هو أحد اهم العوامل التي تساعد على زيادة النمو الاقتصادي في الدول.
٢. يشكل الاقراض المصرفي أحد الوظائف الرئيسة للبنوك وبالتالي يعد اهم مصدر من مصادر الدخل لها.
٣. توفر الدراسة اطاراً عملياً يفسر تأثير محددات الاقراض المصرفي على السلامة المالية.
٤. ان السلامة المالية من المواضيع الحيوية التي اكتسبت اهمية دولية كبيرة بسبب ما تتعرض له النظم المصرفية في العالم من ازمات ومشاكل مالية ذات تأثيرات سلبية على الاقتصاد العالمي.

ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة الى:

١. بيان علاقة وتأثير القروض المصرفية على مؤشرات السلامة المالية.
٢. الاسهام في ايجاد وبناء إطار معرفي لمتغيرات الدراسة (محددات الاقراض المصرفي، السلامة المالية) واستخلاص الاسس المفاهيمية والفكرية التي تعزز وتدعم أثر العلاقة بينهما.
٣. اثاره اهتمام مجتمع وعينة الدراسة والمهتمين بمتغيرات الدراسة وامكانية الاستفادة من النتائج والتوصيات التي ستتوصل اليها.

رابعاً: فرضية الدراسة: يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشرات السلامة المالية، تنبثق عن هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية وكالاتي:

١. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال.
٢. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول.
٣. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية.
٤. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة.

خامساً: مجتمع الدراسة وعينتها

تمثل مجتمع الدراسة جميع المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والبالغ عددها (٢٣) مصرفاً تجارياً. أما العينة فقد تم اختيار عينة عمدية (قصدية) إذ بلغت (٧) مصارف تجارية بعد استبعاد المصارف التي لا تتضمن بيانات شاملة للسلسلة الزمنية (٨) سنوات تبدأ من سنة (٢٠١٤) الى سنة (٢٠٢١). ويوضح الجدول (١) المصارف التجارية عينة الدراسة، إذ تم اختيار عينة المصارف حسب النشاط (تجارية) وتوافر البيانات المطلوبة حسب السلسلة الزمنية المعتمدة.

جدول (١) المصارف عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	تاريخ الادراج	رأس المال الحالي	العنوان
١	الائتمان العراقي	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ حي السعدون
٢	الأهلي العراقي	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ السعدون
٣	التجاري العراقي	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ شارع السعدون

٤	الخليج التجاري	٢٠٠٤	300,000,000,000	بغداد/ شارع السعدون
٥	سومر التجاري	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ حي الرياض
٦	بابل	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ السعدون
٧	بغداد	٢٠٠٤	250,000,000,000	بغداد/ كرادة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات سوق العراق للأوراق المالية

سادساً: منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي بعد جمع البيانات اللازمة وتحليلها كون هذا المنهج يركز على تحليل البيانات التي تم الحصول عليها باعتماد البرمجيات الملائمة ومن ووضعت الاستنتاجات التي على أساسها تبني التوصيات.

سابعاً: أدوات جمع البيانات

١. **الدوريات والرسائل والاطاريح:** اذ قام الباحث بالاطلاع على العديد من الدوريات والاطاريح والرسائل العلمية العربية منها والاجنبية من أجل اعداد الجانب النظري.

٢. **المواقع الالكترونية:** من اجل الحصول على البيانات المعتمدة في الجانب التطبيقي للدراسة استعان الباحث بالمواقع الالكترونية الخاصة بهيئة الاوراق المالية العراقية.

ثامناً: اساليب تحليل البيانات

لغرض قياس واختبار فرضيات الدراسة تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية المتمثلة بإسلوب تحليل الانحدار المتعدد بين المؤشرات على وفق البرنامج الاحصائي (EvIEWS v.9) , اذ يستعمل لقياس تأثير المؤشرات المستقلة على المتغير المعتمد او ما يسمى بمتغير الاستجابة.

المبحث الثاني

الإطار النظري لمتغيرات الدراسة

أولاً: مفهوم الاقراض المصرفي

تناولت الأدبيات ذات الصلة بالمصارف وجهة نظر مفادها أن قرارات إقراض المصارف تتأثر بكل من عوامل العرض والطلب التي يمكن تصنيفها على نطاق واسع إلى أربع فئات تتمثل بـ (١) خاصة بالبنك (٢) الاقتصاد (٣) السياسة النقدية و (٤) عوامل أخرى. اذ تتمثل اهداف البنك بالربحية والسيولة والامان ، مما يتطلب وجود أطر قانونية وتنظيمية تضمن حقوق الدائنين وجميع اصحاب المصالح، فضلاً عن قوانين الضمانات والإفلاس ،وبالتالي يتطلب الامر العمل تحت مظلة المعايير المحاسبية وما إلى ذلك (Jokipii& Milne, 2011: ٦٧). تأخذ متغيرات

النقدية في الاعتبار عند بدء العمل المصرفي كمعدل مؤشر السياسة النقدية وتكاليف التمويل والنقود والنمو الاقتصادي والتضخم التي تقع تحت مسمى متغيرات الاقتصاد الكلي ، بينما تشمل متغيرات أخرى نوع ملكية المصارف والتعرض او كيفية معالجة الفساد وما إلى ذلك (Alessi& Detken, 2018:16).

أحد الدوافع الأساسية للإقراض هو رأس مال البنك ، الذي نوقش على نطاق واسع منذ تقديم اتفاقية بازل لرأس المال في عام ١٩٨٨ (Ladime,& Sarpong 2013:5). وجد أن رأس المال يمكن المصارف من تحمل فترات الضائقة المالية والحفاظ على نشاط الإقراض أو حتى زيادته. هذا يتوافق مع النتائج التي توصل إليها. يعتمد التأثير الإيجابي لرأس المال على الإقراض المصرفي على نظرية امتصاص المخاطر التي تؤكد أن قاعدة رأس المال الكبير يعمل على تحسين قدرة المصارف على تحمل المخاطر وتحفز نشاط الإقراض (Coval & Thakor, 2005:37).

ويؤثر هيكل تمويل المصارف أيضاً على سلوك الإقراض الذي يعتمد على نسبة عالية من ودائع العملاء (وليس الودائع بين المصارف) ولها تأثير إيجابي وهام على نمو الائتمان (Kosak et al,2018:73). يقدم (Ivanovic,2016) أيضاً دليلاً على أن نمو الودائع ساهم بشكل إيجابي في الإقراض خلال فترات ما قبل الأزمة المالية ٢٠٠٨ وما بعدها. تدعم هذه النتائج نظرية الأموال القابلة للقرض، التي تنص على أن القروض المصرفية تعتمد على المدخرات الموجودة مسبقاً. تؤثر بيئة الاقتصاد الكلي التي يعمل فيها البنك أيضاً على قرارات الإقراض، على سبيل المثال، في مدة الازدهار الاقتصادي يرافقتها زيادة الطلب على الائتمان، بينما في حالة الركود ينخفض الطلب على الائتمان. وقد لاحظت (Pham, 2015 :٥) هذا الربط بين للدورة الاقتصادية والنمو الاقتصادي والإقراض المصرفي، اذ جادل أنه في مدة الازدهار، تميل المصارف إلى تخفيف معاييرها وإقراض المشاريع الجيدة والسينة على حد سواء، ومع ذلك في فترات الركود ، تصبح معظم القروض متعثرة وينضب مصدر الائتمان ، مما يؤدي إلى التقنين حتى للمشاريع الجيدة. ويمكن تفسير ذلك من خلال حقيقة أنه على الرغم من استئناف النمو بعد الأزمة، إلا أنه ظل معتدلاً ويرجع ذلك أساساً إلى نهج المصارف الذي يتجنب المخاطرة. عامل مهم آخر للإقراض المصرفي هو مخاطر الائتمان. اذ اثبتت دراسة كلاً من (Nguyen& Dang, 2020: 82) التأثير السلبي لمخاطر الائتمان التي تقاس بارتفاع القروض المتعثرة مقارنة بحجم الإقراض المصرفي، أن الودائع ونمو الناتج المحلي الإجمالي وصافي الأصول الأجنبية وسعر الصرف الحقيقي ساهمت بشكل إيجابي وكبير في ائتمان القطاع الخاص على المدى الطويل.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الإقراض المصرفي

١. جودة رأس المال: تؤكد الدراسات أن المصارف التي تتمتع بقاعدة رأسمالية كافية قادرة على حماية نفسها من الخسائر الكبيرة وغير المتوقعة وخطر الملاءة المالية ، ودعم الإقراض بشكل أساسي حتى أثناء الأزمات، لا يُسمح للبنوك باستخدام رأس مالها بحرية

لغرض الإقراض، إذ يتعين عليها الاحتفاظ بجزء معين من أصولها المرجحة بالمخاطر كرأس مال تنظيمي المرتبط بحجم الاحتياطي لامتناس الصدمات الاقتصادية والمالية المعاكسة. (Kosak, et.al. 2018:65).

٢. تمويل الودائع وتوسيع القروض: رأس مال المصارف ليس مصدر تمويلها الأساسي، وبدلاً من ذلك، فإن الودائع هي التي تشكل الحصة الأكبر من تمويل المصارف، ومن ثم فإن المصارف التي يمكنها تأمين عدد أكبر من الودائع تكون أكثر قدرة من الناحية المالية على توسيع نطاق القروض، وهناك نوعان رئيسيان من ودايع المصارف هما ودايع العملاء والودائع بين المصارف. توفر ودايع العملاء أو الودائع الأساسية مصدراً ثابتاً لتمويل المصارف، نظراً لأن ودايع العملاء عادة ما تكون مؤمنة، فإنها يمكن أن تحمي تكاليف تمويل البنك من الصدمات الاقتصادية (Sharma & Gounder, 2012:٣).

٣. مخاطر الائتمان لدى البنك والقدرة على الإقراض: إلى جانب قاعدة رأس مال المصارف وتمويل الودائع، فإن مخاطر الائتمان، التي تقاس بمخصص الديون المشكوك في تحصيلها إلى نسبة إجمالي القروض، لها تأثير على نشاط الإقراض، إذ تزداد مخاطر الائتمان لدى المصارف إذا فشل المقرض في الوفاء بالتزامات الدفع للبنك. لمثل هذه حالات التخلف عن السداد غير المتوقعة من المقرضين، يتعين على المصارف الحفاظ على مخصص كافٍ كحاجز ضد مخاطر التخلف عن السداد للعملاء. تسمح هذه المخصصات للبنوك بإثبات الخسارة المقدرة من محفظة قروض معينة قبل أن تتحقق. ومع ذلك، فإن الأحكام الإلزامية والطوعية تحد من الموارد المالية المتاحة للبنوك للتوسع كقروض. فضلاً عن ذلك، أثناء فترات الانكماش الاقتصادي، قد يكون مستوى المخصصات غير كافٍ لتغطية خسائر القروض المحتملة، مما يعني أن المصارف ستحتاج إلى تغطية خسائر القروض الزائدة من رأس مالها. يمكن أن تكون إدارة مخاطر الائتمان هذه مكلفة أيضاً وبالتالي تؤثر على دخل وربحية المصارف. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تآكل رأس مال المصارف وثنى المصارف عن تقديم قروض جديدة. من ناحية أخرى، يمكن أن يكون التوسع السريع في الائتمان أيضاً مؤشراً على ضعف تشخيص والإقراض للمقرضين ذوي الجودة المنخفضة مما قد يسهم في خسائر الائتمان (Kumar et al. 2018:١٩٥).

ثالثاً: مؤشرات قياس القروض المصرفية

شكلت ولا تزال القروض المصرفية أهمية كبيرة للمقرضين والمقرضين على حد سواء بوصفها مرتكز مهم لتمويل المشروعات وما تشكله من عوائد مهمة للمصارف والوحدات الاقتصادية المانحة للقروض، وقد تناولت الأدبيات العديد من المؤشرات لقياس القروض المصرفية ومن هذه المؤشرات (فارس وكاظم ٢٠٢١:٢٣٤)

١- نسبة القروض = إجمالي القروض / إجمالي الأصول

٢- توظيف الأرباح المحتجزة = الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

٣- جودة القروض = مخصص ديون مشكوك في تحصيلها / اجمالي القروض

رابعاً: مفهوم السلامة المالية

في ضوء تعدد مفهوم السلامة المالية وتنوع جوانبها وتقسيم مكوناتها، فإن إمكانية الاعتماد على مؤشر كمي واحد قادر على قياس مستويات وجوده ومدى انتشاره يصبح مسألة غير واقعية وتحتاج الى الدقة (Salina, et,al, 2021:24). لذلك، فإن اعتماد مفهوم منهجي شامل لتقييم سلامة النظام المالي يصبح ضرورة مالية واقتصادية ملحة. ومن ثم ، فقد توصل صندوق النقد الدولي إلى تطوير مجموعة من المؤشرات التي تعكس بشكل عام صحة النظام المالي في مدة محددة ، وتكون بمثابة أدوات تشخيصية لنقاط الضعف التي يعاني منها القطاع المصرفي وكأداة تشير إلى الاختلالات المحتملة خاصة تلك التي تشكل مخاطر محتملة على استقرار النظام المالي (Chihhi,2020:19) & (Set, 2022:130) ان الانظمة المالية في العديد من البلدان عانت من ازمت مالية كما ان مشاكل النظم المالية والمصرفية تعيق التقدم الاقتصادي وتهدد الرفاهية الاجتماعية , لذلك فان الحفاظ على سلامة النظم هي اولوية ملحة لمشرعي السياسات في العالم (Nguyen,2020:5).

اذ تسهم النظم المالية في تقديم معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص الموارد المالية لها ومراقبة الاستثمارات وممارسة الحوكمة وحشد المدخرات وادارة المخاطر وتسهيل عملية التداول وتبادل السلع والخدمات من خلال القدرة على التمويل من مصادر خارجية او من خلال الائتمان المصرفي بشكل خاص وكفاءة المصارف في تقديم الخدمات المالية، وبالتالي فان السلامة المالية تدور حول جوانب الوصول والاستقرار والكفاءة (الشكرجي والشرابي, ٢٠١٧: ٢٠٩). وتحدد سلامة اي نظام في قدرته على مواجهة الصدمات سواء كانت داخلية او خارجية، كما يمكن وصف السلامة بانها عملية ديناميكية تحدد قدرة النظام على تحقيق الكفاءة بأقصى حد في اداء وظائفه مع مواجهة الاختلالات الداخلية والخارجية والحد منها(حسان, ٢٠٢٢: ٧٤).

ويعرف الباحث السلامة المالية بانها الحالة التي يكون فيها النظام المالي مؤهلاً لاستيعاب الصدمات والاختلالات المالية نتيجة تخصيص الموارد المالية بشكل فعال بين الأنشطة وادارة الازمات وتشخيصها واستيعاب الصدمات لتحقيق الاستقرار المالي.

خامساً: أهمية السلامة المالية

يتعرض النشاط المصرفي لكثير من المخاطر ولتنفيذ المبادئ الاحترازية بحيث تكون في وضع جيد، يتم اعتماد طرق إرشادية لتطوير خطط إدارة للأزمات المالية (Babihuga,2007:4). لذلك تعد مؤشرات السلامة المالية بمثابة انذار مبكر لتحليل وتقييم هشاشة النظام المصرفي ومن أجل دعم الاستقرار المالي وتحديد المخاطر التي تسبب فشلاً في القطاع المصرفي فان أهمية السلامة المالية تتمثل بالاتي (حسان, ٢٠٢٢: ٧٧):

١. تطبيق لوائح السلامة المالية يعد حاجة ماسة للمصارف وتنفيذ الاجراءات الاحترازية بحيث لا تسبب ضررا بالزبائن المرتبطين بالخدمة المصرفية.
٢. تسهم في تكريس مبدأ الشفافية وأتاحة المعلومات والإفصاح عنها للجهات ذات العلاقة.
٣. تساعد على اكتشاف مخاطر انتقال عدوى الازمات المالية والتقليل من حدتها.
٤. تعمل المؤسسات الإشرافية على المصارف على ايجاد طرق لتطوير خطط الادارة للازمات ومواجهتها والكشف المبكر عن الصدمات والازمات المصرفية.
٥. تسمح بان يكون تقييم القطاع المصرفي مبني على مقاييس كمية من خلال تصميم برنامج لتقييم القطاع المالي والعمل على تطوير الاستجابات للسياسة المناسبة التي من الممكن اتباعها.

ثالثا: مؤشرات السلامة المالية

تعد مؤشرات السلامة المالية دليل اذار ومؤشرات لتحليل وتقييم متانة النظام المصرفي من اجل دعم الاستقرار وتحديد المخاطر، اذ يوجد العديد من المؤشرات التي تقيس مدى سلامة النظام المصرفي التي وضعها صندوق النقد الدولي ومن هذه المؤشرات (سلامة، ٢٠٢٣: ١٥-١٨) و (Ali et al,2013:9):

١. **مؤشر كفاية رأس المال:** أصبح الاهتمام بكفاية ومعايير رأس المال المصرفي قضية معاصرة، نتيجة للتطورات المتتالية التي تشهدها الأسواق العالمية، حيث يتعرض القطاع المصرفي (فيما يتعلق بنوع وطبيعة مصادر واستخدامات الأموال) للكثير، المخاطر التي قد تنتج عن العوامل الداخلية المتعلقة بنشاط البنك وإدارته. العوامل الخارجية الناتجة عن التغيير في الظروف التي يعمل البنك في ظلها، بسبب خصوصية أعمال البنك وخصائصها المرتبطة بأطراف متعددة ومتضاربة (2: Aweke et al,2017).

كفاية رأس المال = رأس المال الاساسي / الموجودات المرجحة بالمخاطر

٢. **مؤشر جودة الأصول:** تشير جودة الأصول إلى التعرض للمخاطر بسبب القروض الممنوحة من قبل البنك، وتتأثر جودة القروض المصرفية بمستوى القروض المتعثرة وملاءمة وإدارة خسائر القروض. لذلك، تؤدي الأصول عالية الجودة إلى هوامش ربح أعلى، وبالتالي أرباح أعلى، ولكن إذا تراكمت لدى المصارف قروض عالية الأداء، وديون معدومة، ولم يكن لديها ضمانات جيدة لدعم قروضها، فستكون هناك فرصة أقل للبقاء، وبالتالي إقامة صلة بين الأصول والأرباح وسلامة المصارف (9: Ali et al,2013).

جودة الأصول = مخصص خسائر القروض المتعثرة / رأس المال

٣. **مؤشر الربحية:** يمكن أن تؤدي هذه الطريقة إلى عائد يتناسب مع حجم موارد البنك خلال مدة زمنية. تتحقق قدرة البنك على جني الأرباح من خلال الاستثمار الأمثل لموارد البنك لتحقيق عائد يتناسب مع حجم موارده على مدى مدة زمنية، ويتم التعبير عن الربحية بنسب معينة: معدل العائد على الاستثمار في معين. مورد البنك (91: Dorina,2015).

الربحية = صافي الدخل / حقوق الملكية

٤. مؤشر السيولة: تشير السيولة إلى الملاءمة المالية للبنك وقدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل في تواريخ الاستحقاق، أي الاحتفاظ بالسيولة الكافية لتنفيذ العمليات التشغيلية الرئيسية والتعامل مع حالات الطوارئ. على الرغم من أهمية السيولة، إلا أن هذا يعني عوائد أقل، لذا يجب تحقيق توازن بين الحاجة إلى تأمين السيولة مقابل استثمار السيولة وتحقيق أرباح إضافية (Bitar et al, 2017:19).

السيولة = النقدية / اجمالي الموجودات

المبحث الثالث

اختبار فرضيات الدراسة

يركز هذا المبحث على اختبار وتحليل التأثير بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج (Eviews-10)، أذ تم اعتماد تحليل الانحدار المتعدد وبيانات (Panel Data) في الاختبارات الخاصة بالتعرف على تأثير المؤشرات المستقلة والمؤشرات التابعة وتم الاعتماد على معامل التحديد (R^2) لتشخيص قدرة الأنموذج على تفسير العلاقة بين المؤشرات المستقلة والمؤشرات التابعة، والمقارنة بين قوة التأثير بين المؤشرات، إذ قيست من خلال (t- tes)، الذي يبين معنوية النتائج، كذلك تتم اعتماد معامل (Beta) لمعرفة مقدار التغير المتوقع في المؤشرات التابعة نتيجة التغير الحاصل في وحدة واحدة من المؤشر المستقل، كما تم اعتماد معنوية (F) لتشخيص معنوية أنموذج الانحدار المتعدد، وقد اعتمد مستوى المعنوية (0.05) للحكم على مدى معنوية المؤشرات الاحصائية، اذ يتم مقارنة مستوى المعنوية المحسوبة مع مستوى المعنوية المعتمدة (0.05) فاذا كانت مستوى المعنوية المحسوبة اصغر تقبل الفرضية وتعد التأثيرات ذات دلالة معنوية والعكس بالعكس. اذ تجلت فرضية الدراسة بالآتي:

يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشرات السلامة المالية.

تنبثق عن هذه الفرضية أربع فرضيات فرعية وكالآتي:

١. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال.
٢. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول.
٣. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية.
٤. يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة.

الفرضية الاولى: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال.

اختبار الفرضية الأولى: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال. وسيتم اعتماد برنامج (Eviews-10) لظهار نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (٢) الذي يوضح التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال على وفق تحديد نتائج الانحدار المتعدد، بافتراض وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال.

جدول (٢) اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي ومؤشر كفاية رأس المال

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطا المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
نسبة القروض (X1)	Y1	0.688	0.113	6.088	0.000	قبول
توظيف الارباح المحتجزة (X2)	Y1	0.712	0.102	6.980	0.000	قبول
جودة القروض (X3)	Y1	0.477	0.089	5.360	0.003	قبول
الثابت (C)	١,٦٦					
معامل التحديد (R ²)	٠,٧٢					
احصائية (F) F-statistic	11.632					
مستوى معنوية (F)	0.000					
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $Y1 = (1.66) + (0.68)x1 + (0.61)x2 + (0.44)x3$						
التمايز بين المصارف حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Cross)				التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Period)		
المصارف (Cross)	التقديرات Coefficient	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات Coefficient	الترتيب	
03—B	1.38	1	2017--C	0.39	1	
02—B	1.32	2	2019--C	0.34	2	
01—B	1.14	3	2021--C	0.29	3	
05—B	1.03	4	2016--C	0.18	4	
04—B	0.78	5	2015--C	0.16	5	
06—B	0.32	6	2018--C	0.14	6	
07—B	0.28	7	2020--C	0.11	7	
			2014--C	0.09	8	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات (Eviews)

يتضح من الجدول (٢) في ضوء معادلة الانحدار المتعدد، التي تشير إلى إن الثابت (C=1.66) يعني إن هناك وجوداً لمؤشر لكفاية رأس المال مقداره (١,٦٦) عندما تكون قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي تساوي صفراً، كما ان معامل التحديد (R²) كان (٠,٧٢) وهذا يدل على قوة تفسير تقلبات المتغير المعتمد (كفاية رأس المال) بدلالة المتغيرات المستقلة. على وفق جودة النموذج الظاهرة بدلالة اختبار (F) البالغة (11.632) وهي ذات قيمة معنوية كونها اقل من)

٠,٠٥) بين مؤشرات المستقلة والمتغير الفرعي التابع , اذ يتضح بأن أنموذج الدراسة مقبول. لذا تقبل الفرضية الأولى التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر كفاية رأس المال) وترفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثانية: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول.

اختبار الفرضية الثانية: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول. وسيتم اعتماد برنامج (Eviews-10) لظهار نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (٣) الذي يوضح التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول على وفق تحديد نتائج الانحدار المتعدد، بافتراض وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول.

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطا المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
نسبة القروض (X1)	Y2	٠,٥٢١	٠,١٥٥	3.361	0.002	قبول
توظيف الارباح المحتجزة (X2)	Y2	٠,٦٨٨	٠,٢٠١	3.423	0.001	قبول
جودة القروض (X3)	Y2	٠,٥٣٦	٠,١٠٧	5.009	0.000	قبول
الثابت (C)	١,٩٣					
معامل التحديد (R ²)	٠,٦٩					
احصائية (F) F-statistic	8.252					
مستوى معنوية (F)	0.000					
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $Y2 = (1.93) + (0.52)x1 + (0.68)x2 + (0.53)x3$						
التمايز بين المصارف حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Cross)				التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Period)		
المصارف (Cross)	التقديرات Coefficient	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات Coefficient	الترتيب	
04—B	1.75	1	2019--C	0.42	1	
03—B	1.66	2	2020--C	0.38	2	
01—B	1.32	3	2018--C	0.34	3	
05—B	1.16	4	2016--C	0.29	4	
06—B	0.91	5	2015--C	0.17	5	
07—B	0.62	6	2021--C	0.16	6	
05—B	0.31	7	2017--C	0.10	7	
			2014--C	0.04	8	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات (Eviews)

جدول (٣) اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي ومؤشر جودة الاصول

يتضح من الجدول (٣) في ضوء معادلة الانحدار المتعدد، التي تشير إلى إن الثابت $(C=1.93)$ يعني إن هناك وجوداً لمؤشر جودة الاصول مقداره $(١,٩٣)$ عندما تكون قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي تساوي صفرأ، كما ان معامل التحديد (R^2) كان $(٠,٦٩)$ وهذا يدل على قوة تفسير تقلبات المتغير المعتمد (جودة الاصول) بدلالة المتغيرات المستقلة، على وفق جودة النموذج الظاهرة بدلالة اختبار (F) البالغة (8.252) وهي ذات قيمة معنوية كونها اقل من $(٠,٠٥)$ بين مؤشرات المستقلة والمتغير الفرعي التابع، اذ يتضح بأن أنموذج الدراسة مقبول، لذا تقبل الفرضية الأولى التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر جودة الاصول) وترفض الفرضية البديلة.

الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية.

اختبار الفرضية الثالثة: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية. وسيتم اعتماد برنامج (Eviews-10) لاطهار نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (٤) الذي يوضح التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية على وفق تحديد نتائج الانحدار المتعدد، بافتراض وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية.

جدول (٤) اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي ومؤشر الربحية

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطا المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
نسبة القروض (X1)	Y3	٠,٧٦١	٠,١١٤	6.675	0.000	قبول
توظيف الارباح المحتجزة (X2)	Y3	٠,٦٢٣	٠,١٥١	4.126	0.000	قبول
جودة القروض (X3)	Y3	٠,٧٠٢	٠,١٠٨	6.500	0.000	قبول
الثابت (C)	٢,٦٥					
معامل التحديد (R^2)	٠,٧٩					
احصائية (F) F-statistic	12.036					
مستوى معنوية (F)	0.000					
الطريقة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $Y2 = (2.65) + (0.76)x1 + (0.62)x2 + (0.70)x3$						
التمايز بين المصارف حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Cross)			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Period)			
المصارف (Cross)	التقديرات Coefficient	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات Coefficient	الترتيب	
03—B	1.77	1	2021--C	0.47	1	
04—B	1.42	2	2020--C	0.39	2	
05—B	1.33	3	2018--C	0.36	3	
07—B	1.20	4	2016--C	0.31	4	

5	0.28	2014--C	5	0.99	06—B
6	0.19	2019--C	6	0.64	02—B
7	0.12	2017--C	7	0.33	01—B
8	0.08	2015--C			

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات (Eviews)

يتضح من الجدول (٤) في ضوء معادلة الانحدار المتعدد، التي تشير إلى إن الثابت ($C=2.65$) يعني إن هناك وجوداً لمؤشر جودة الاصول مقداره ($٢,٦٥$) عندما تكون قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي تساوي صفراً، كما ان معامل التحديد (R^2) كان ($٠,٧٩$) وهذا يدل على قوة تفسير تقلبات المتغير المعتمد (مؤشر الربحية) بدلالة المتغيرات المستقلة , على وفق جودة النموذج الظاهرة بدلالة اختبار (F) البالغة (12.036) وهي ذات قيمة معنوية كونها اقل من ($٠,٠٥$) بين مؤشرات المستقلة والمتغير الفرعي التابع , اذ يتضح بأن أنموذج الدراسة مقبول, لذا تقبل الفرضية الأولى التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية) وترفض الفرضية البديلة.

الفرضية الرابعة: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة.

اختبار الفرضية الرابعة: تفترض الدراسة وجود تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة. وسيتم اعتماد برنامج (Eviews-10) لاطهار نتائج تحليل الانحدار المتعدد في الجدول (٥) الذي يوضح التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر الربحية على وفق تحديد نتائج الانحدار المتعدد، بافتراض وجود علاقة ذات دلالة بين قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة.

جدول (٥) اختبار علاقة التأثير بين مؤشرات الاقراض المصرفي ومؤشر السيولة

المؤشرات المستقلة	المؤشر التابع	التقديرات Coefficient	الخطا المعياري Std. Error	احصائية (t) t-Statistic	مستوى المعنوية Prob.	القرار
نسبة القروض (X1)	Y3	٠,٦٠١	٠,١١٥	5.226	0.000	قبول
توظيف الارباح المحتجزة (X2)	Y3	٠,٥٩٢	٠,١٠٢	5.804	0.000	قبول
جودة القروض (X3)	Y3	٠,٥٦٥	٠,١٠٩	5.183	0.000	قبول
الطريفة المقطعية للمربعات الصغرى Method: Pooled Least Squares $Y2 = (1.69) + (0.60)x1 + (0.59)x2 + (0.56)x3$						
الثابت (C)	١,٦٩					
معامل التحديد (R^2)	٠,٦١					
احصائية (F) F-statistic	8.115					
مستوى معنوية (F)	0.000					
التمايز بين المصارف حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Cross)			التمايز بين الفترات حسب التأثير الثابت Fixed Effects (Period)			
المصارف (Cross)	التقديرات Coefficient	الترتيب	الفترات (Period)	التقديرات Coefficient	الترتيب	
07—B	1.60	1	2020--C	0.41	1	
03—B	1.55	2	2021--C	0.38	2	
02—B	1.39	3	2019--C	0.34	3	
05—B	1.28	4	2015--C	0.29	4	
01—B	0.74	5	2016--C	0.26	5	
04—B	0.61	6	2014--C	0.12	6	
06—B	0.36	7	2015--C	0.10	7	
			2017--C	0.07	8	

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات (Eviews)

يتضح من الجدول (٥) في ضوء معادلة الانحدار المتعدد، التي تشير إلى إن الثابت (C=1.69) يعني إن هناك وجوداً لمؤشر جودة الاصول مقداره (١,٦٩) عندما تكون قيمة مؤشرات الاقراض المصرفي تساوي صفراً، كما ان معامل التحديد (R^2) كان (٠,٦١) وهذا يدل على قوة تفسير تقلبات المتغير المعتمد (مؤشر السيولة) بدلالة المتغيرات المستقلة , على وفق جودة النموذج الظاهرة بدلالة اختبار (F) البالغة (8.115) وهي ذات قيمة معنوية كونها اقل من (٠,٠٥) بين مؤشرات المستقلة والمتغير الفرعي التابع , اذ يتضح بأن أنموذج الدراسة مقبول, لذا تقبل الفرضية الأولى التي مفادها (يوجد تأثير ذات دلالة معنوية إحصائية لمؤشرات الاقراض المصرفي في مؤشر السيولة) وترفض الفرضية البديلة.

المبحث الرابع الاستنتاجات والتوصيات

يركز هذا المبحث على عرض اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة بالاعتماد على النتائج التي اختبرت فرضياتها لتكون انطلاقة لوضع توصيات واليات عمل يمكن للمصارف المبحوثة ان تعتمد عليها مما يحقق اهداف الدراسة وكالاتي :

اولاً: الاستنتاجات

١. اتضح ان لمؤشرات الاقراض المصرفي تأثيراً واضحاً في التقلبات التي تحدث في مؤشر الربحية وهذا ما بينته قيمة معامل التحديد (R^2)، ويليه وحسب ما بينته النتائج في التقلبات التي حدثت في مؤشر كفاية رأس المال وبدلالة المؤشر نفسه.
٢. تعد مؤشرات الاقراض المصرفي مؤشرات هامة لتحقيق سلامة مالية تضمن وجود المصارف المبحوثة في عالم الاعمال، وبالتالي يتطلب من ادارة المصارف مراعاة تلك المؤشرات بالشكل الذي يضمن استمرار السلامة المالية للمصارف.
٣. بينت النتائج ان لمؤشر نسبة القروض تأثير واضح على مؤشرات السلامة المالية وبالأخص نسبة الربحية والسيولة وهذا يدل على ان المصارف عينة البحث لديها الرغبة باستثمار مواردها لتحقيق اعلى ربحية .
٤. بينت النتائج ان السلامة المالية هي جملة من الاجراءات والتدابير الاحترازية والتي تجعل المصارف قادرة على التنبؤ المبكر بالازمات واتخاذ الاجراءات التصحيحية لمواجهة الصدمات

ثانياً: التوصيات

- ١- لابد للمصارف العراقية الاهتمام بتنوع مصادر الدخل وخاصة فيما يتعلق بدخل فوائد القروض الممنوحة من خلال استثمار الفائض في السيولة المالية لديها .
- ٢- على الادارات المعنية في المصارف الاهتمام بتنوع الموجودات لما له من تأثير في رفع كفاءة الادارية وتخفيض كلف التشغيل .
- ٣- التوسع في الاستثمارات والموجودات المربحة الاخرى من اجل تعزيز نسب السيولة بسبب الاستفادة من مزايا التنوع في دعم التمويل الداخلي للمصارف وتقليل الاعتماد على الودائع كمصدر رئيس للتمويل .
- ٤- اعادة النظر بالقوانين المصرفية مع التركيز على القوانين التي تدعم الدور التنموي للمصارف الاهلية وشركات الوساطة المالية .

المصادر

١. الشكرجي, بشار ذنون محمد, الشرابي, محمد يونس محمد (٢٠١٧), " التنبؤ بالاستقرار المالي للمصارف الاهلية العراقية باستخدام مؤشرات السلامة المالية " مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية . المجلد (٧) العدد الاول.
٢. حسان , زهراء حسين (٢٠٢٢) " مؤشرات السلامة المالية ودورها في تحسين اداء القطاع المصرفي في العراق " مجلة العلوم الاقتصادية والادارية والقانونية , المجلد (٦) العدد (١٩) .
٣. فارس , علي احمد . كاظم , عذراء شهيد , (٢٠٢١) "قياس العلاقة بين مؤشرات السلامة المالية ومؤشرات الربحية " كلية الادارة والاقتصاد - جامعة كربلاء . العراق Warith Scientific Journal
٤. سلامة , علاء الدين محمد حسن (٢٠٢٣) " اثر مؤشرات السلامة المالية على القيمة السوقية لاسهم المصارف المدرجة في بورصة فلسطين . رسالة ماجستير عمادة الدراسات العليا / جامعة القدس – فلسطين .

References

1. Ahmet, Ş. İ. T. (2022). The Effect of The Financial Soundness Index on The Financial Performance of Banks: An Application in Turkey. *İktisadi İdari ve Siyasal Araştırmalar Dergisi*, 7(17), 129-140.
2. Alessi, L., & Detken, C. (2018). Identifying excessive credit growth and leverage. *Journal of Financial Stability*, 35, 215-225.
3. Ali, M. R., Rahman, M. M., & Mahmud, M. S. (2013). Financial soundness of textile industry: Altman Z-score measurement. *Journal of Science and Technology*, 14, 8-17.
4. Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation.
5. CHIH, S., & KHALIL, A. (2020). Do board characteristics affect the financial soundness of Islamic banks. *African Scientific Journal*, 3(2), 096-096.
6. Coval, J. D., & Thakor, A. V. (2005). Financial intermediation as a beliefs-bridge between optimists and pessimists. *Journal of Financial Economics*, 75(3), 535-569.

7. Gambacorta, L., & Mistrulli, P. (2004). Bank capital and lending behaviour: Empirical evidence for Italy. *Journal of Financial Intermediation*, 13(4), 36-57.
8. Jokipii, T., & Milne, A. (2011). Bank capital buffer and risk adjustment decisions. *Journal of Financial Stability*, 7(3), 165-178
9. Kumar, R. R., Stauvermann, P. J., Patel, A., & Prasad, S. S. (2018). Determinants of non-performing loans in banking sector in small developing island states: A study of Fiji. *Accounting Research Journal*, 31(2), 192-213.
10. Ladime, J., Sarpong-Kumankoma, E., & Osei, K. A. (2013). Determinants of bank lending behavior in Ghana. *Journal of Economics and Sustainable Development*, 4(17), 42-47
11. Li, S., & Li, S. (2018). Quality of Bank Capital and Bank Lending Behaviour During the Global Financial Crisis. *Financial Institutions in the Global Financial Crisis: The Role of Financial Derivatives, Bank Capital, and Clearing and Custody Services*, 69-104.
12. Nguyen, H. D. H., & Dang, V. D. (2020). Bank-specific determinants of loan growth in Vietnam: Evidence from the CAMELS approach. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 7(9), 179-189.
13. Pham, T. H. H. (2015). Determinants of bank lending Université de Nantes working paper, pp. 1-28
14. Salina, A. P., Zhang, X., & Hassan, O. A. (2021). An assessment of the financial soundness of the Kazakh banks. *Asian journal of accounting research*, 6(1), 23-37.
15. Sharma, P., & Gounder, N. (2012). Determinants of bank credit in small open economies: The case of six Pacific Island Countries.



Copyright of Adab Al-Kufa is the property of Republic of Iraq Ministry of Higher Education & Scientific Research (MOHESR) and its content may not be copied or emailed to multiple sites or posted to a listserv without the copyright holder's express written permission. However, users may print, download, or email articles for individual use.